

Distr.: General
26 February 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣. ويتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان، ويعرض أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/516).

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تدهور البيئة الأمنية، ولم يحرز أي تقدم نحو إدماج أفراد الكتائب في إطار جيش وطني وقوة شرطة يتسمان بالفعالية أو نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى. وفضلاً عن ذلك، وجهت انتقادات على نطاق واسع داخل ليبيا لكيفية إدارة المرحلة الانتقالية من قبل المؤتمر الوطني العام والحكومة.

٣ - واستجابة لطلبات عامة لتقديم إيضاحات بشأن تعاقب أطوار ما تبقى من المرحلة الانتقالية وجدولها الزمني، بما في ذلك عملية وضع الدستور، أنشأ المؤتمر الوطني العام لجنة معنية بوضع خريطة طريق للنظر في الاقتراحات المتنوعة بشأن إدارة المرحلة الانتقالية بعد ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. ويستند في تحديد انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام في ذلك التاريخ إلى تفسير للإعلان الدستوري لعام ٢٠١١ يحظى بقبول الكثير من الجهات، بينما يعارضه عدد من القادة والخبراء السياسيين.

٤ - وجسد اختطاف رئيس الوزراء، علي زيدان، لعدة ساعات في طرابلس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بوضوح الجو السياسي المتوتر السائد في البلد. واتهم رئيس الوزراء عضوين في المؤتمر الوطني العام، هما وحدة مكافحة الجريمة وغرفة عمليات



الثوار الليبية، بالضلوع في عملية الاختطاف. وردا على ذلك، سن المؤتمر الوطني العام تشريعا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ يضع غرفة عمليات الثوار الليبية تحت سلطة وزارة الدفاع ويحدد بوضوح الشروط التي يمكن لرئيس المؤتمر الوطني العام أن يتصرف وفقها تصرفا انفراديا بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٥ - وفي هذا السياق، عقد الممثل الخاص للأمين العام، السيد طارق متري، سلسلة من الاجتماعات الاستشارية الرفيعة المستوى مع قادة ينتمون إلى شتى الأطياف السياسية من أجل بلورة توافق للآراء بشأن سبل المضي قدما. ورغم اعتماد مجموعة من المبادئ للاسترشاد بها في المرحلة الانتقالية، لم يتم الاتفاق على أي خريطة طريق. وطرح على نظر المؤتمر الوطني العام ثلاثة خيارات تتعلق بالعملية الدستورية والانتخابات العامة.

٦ - وبعد مناقشات مطولة، صوت المؤتمر في ٣ شباط/فبراير على اعتماد "خريطة طريق" بشأن الترتيبات الانتقالية المستقبلية. وتنص خريطة الطريق على استمرار ولاية المؤتمر الوطني العام حتى يتسنى نقل سلطته إلى هيئة منتخبة دستورية، رهنا بإنهاء عملية صياغة مشروع الدستور في أجل أربعة أشهر المحدد في الإعلان الدستوري. وإذا تبين للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بعد مرور شهرين على عقدها بأنها غير قادرة على إنجاز مهمتها في غضون الفترة المحددة، يدعى إلى إجراءات عامة لانتخاب البرلمان المؤقت الجديد والرئيس، في إطار إعلان دستوري معدل وقانون انتخابي جديد. ويعمل البرلمان والرئيس لفترة ١٨ شهرا اعتبارا من تاريخ عقد الجلسة الأولى للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، ولا يتم تحديد فترة ولايتهما إلا باستفتاء شعبي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تنجح الالتماسات المتكررة التي طرحت في المؤتمر الوطني العام لسحب الثقة من الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء زيدان. وبتزامن مع ذلك، انحطت الأحزاب السياسية الرئيسية في مناقشات بشأن اتفاق سياسي يشمل تغيير الحكومة وعدد من الإصلاحات السياسية. وحتى إعداد هذا التقرير، لم يكن قد تم التوصل بعد إلى اتفاق.

٨ - وأحرز التقدم في عمل اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٣ للتحضير لحوار وطني شامل للجميع من شأنه أن يمهد لبلورة عملية سلام ومصالحة واسعة القاعدة. وأنشأت اللجنة هيئة استشارية يتألف أعضاؤها من ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والمناطق والجماعات العرقية. وعقدت أيضا حلقتي عمل ركزت النقاشات التي أجريت خلالهما على خطة عمل اللجنة ومعايير نموذج الحوار المتعين اعتماده في ليبيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عرضت اللجنة علنا تفاصيل رؤيتها

بشأن مؤتمر حوار وطني يتوقع أن يعقد في آذار/مارس. وتعمل البعثة عن كثب مع اللجنة، وتمدها بالمشورة والدعم التقنيين، وتستفيد أيضا من الخبرة المستمدة من البرنامج الإنمائي.

٩ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، أقدمت جماعات مسلحة ومحتجون غير مسلحين على إغلاق أو تعطيل الكثير من حقول النفط والغاز في البلد وخطوط الأنابيب ومرافئ التصدير ومعامل التصفية ومحطات توليد الطاقة سعيا إلى تحقيق مطالب سياسية أو مالية. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخام في بعض الأحيان إلى ١٥٠.٠٠٠ برميل في اليوم، أي أقل من عُشر القدرات القصوى، وانخفضت أيضا الصادرات التي تكاد ليبيا تعتمد عليها بالكامل في توفير الدخل لتبلغ مستويات متدنية تبعث على القلق.

١٠ - ويتمثل أحد أشد تلك الأعمال المعطلة للمنشآت النفطية تأثرا في الحصار المتواصل المضروب على مرافئ تصدير النفط في شرق ليبيا من قبل جماعة مناصرة للنظام الاتحادي. ولم تغلح المحاولات المتتالية المبدولة من أجل حل الأزمة من قبل الحكومة والمؤتمر الوطني العام، فضلا عن شخصيات قبلية بارزة في شرق ليبيا. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عرضت الجماعة إعادة فتح المرافئ بشروط، منها إنشاء لجنة للإشراف على إيرادات النفط، وتخصيص نسبة من إيرادات الدولة من النفط إلى شرق ليبيا، والتحقق في ادعاءات الفساد في صناعة النفط. غير أن هذا العرض سحب بعد خمسة أيام، وألقت الجماعة مسؤولية فشل المحادثات على الحكومة.

١١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الولايات المتحدة نزيه الرقيعي، المعروف أيضا باسم أبي أنس الليبي، في طرابلس وأحالته إلى سلطات إنفاذ القانون المدنية التابعة لنيويورك في الولايات المتحدة. وتجري محاكمته حاليا بتهم تتعلق بتفجيرات سفارة الولايات المتحدة في شرق أفريقيا عام ١٩٩٨. وندد معظم القادة السياسيين بهذا العمل بوصفه انتهاكا للسيادة الوطنية.

عملية صياغة مشروع الدستور

١٢ - صرف استمرار الأزمتين السياسية والأمنية اهتمام جل الدوائر السياسية والعامّة عن عملية صياغة مشروع الدستور، وأثار أسئلة بشأن دور الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وعلاقتها بالمؤتمر الوطني العام وجدولها الزمني. وأدى شعور الغضب لدى عموم الناس إزاء المؤتمر الوطني العام والحكومة معا إلى إحساس بالإحباط على نطاق واسع من العملية السياسية ككل. ويبدو أن اقتران هذه العوامل قد أدى إلى فتور لدى عامة الناس وإلى عزوف عن المشاركة في العملية الدستورية.

١٣ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المؤتمر الوطني العام، رداً على دعوات عامة متنامية إلى حله واستبداله بهيئة تشريعية جديدة، قراراً ينص على إجراء انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في شباط/فبراير ٢٠١٤. وعلى إثر ذلك، وجهت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات رسالة إلى المؤتمر الوطني العام توصي فيها، وفقاً للقانون الانتخابي للهيئة التأسيسية، بإجراء الانتخابات في ٢٠ شباط/فبراير. وأجريت الانتخابات في الموعد المقرر، وإن كانت أرقام الاقتراع الأولية تشير إلى ضعف المشاركة على المستوى الوطني. ووفقاً للخطة الزمنية، يتعين أيضاً إنهاء صياغة مشروع الدستور بحلول تموز/يوليه ٢٠١٤، ثم إجراء استفتاء وانتخابات عامة.

١٤ - ولم يسجل أي مرشح من الأمازيغ لشغل المقعدين المخصصين لهم في الهيئة التأسيسية. واعتراضوا على ما اعتبروه قصوراً يعترى العملية الدستورية فيما يتعلق بحماية حقوقهم. ورغم أن مرشحي الطوارق والتبو سجلوا للاقتراع على المقاعد المخصصة لهم، حددت كلتا الطائفتين بمقاطعة التصويت. وفي يوم الاقتراع، حال قادة التبو والطوارق دون إجراء الاقتراع في دائرتي أوباري ومرزق الانتخابيتين.

١٥ - وسعى إلى مساعدة الشعب الليبي في التحضير للمشاركة في عملية صياغة مشروع الدستور، ظلت الأمم المتحدة تعمل بشكل حثيث من أجل دعم التربية المدنية وأنشطة التوعية العامة فيما يتعلق بالمسائل الدستورية. وترأس البعثة فريقاً عاملاً معنياً بالدعم الدستوري يعمل بمثابة آلية رئيسية للتنسيق وتبادل المعلومات موجهة للشركاء الدوليين. ونظم البرنامج الإنمائي عدداً من حلقات العمل التدريبية بشأن العمليات الدستورية، وهو يوفر الدعم لحملة توعية وطنية بقيادة ليبية. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، قام البرنامج الإنمائي أيضاً بتدريب دعاة حقوق المرأة فيما يتعلق بالعناصر الانتخابية من العملية الدستورية. وفضلاً عن ذلك، نظمت البعثة، باشتراك مع مؤسسات ليبية، حلقتي عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في موضوع "حقوق الإنسان والدستور". وشارك في هذين النشاطين برلمانيون ومسؤولون حكوميون وأكاديميون ونشطاء حقوق الإنسان، وأتاحوا فرصة لمناقشة مسألة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في الدستور الليبي المقبل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، نظم البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع البعثة، حلقة عمل تدريبية تعريفية دامت يوماً واحداً شارك فيها حوالي ٦٠٠ مرشح لشغل مقاعد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وانصبت على العمليات والمفاهيم الدستورية.

الحالة الأمنية في طرابلس

١٦ - طرأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تغيرات جذيرة بالملاحظة على مستوى المشهد الأمني في طرابلس، إذ انسحبت من العاصمة عدة جماعات ثورية مسلحة كبرى. وجاء انسحابها على إثر سلسلة من الاشتباكات فيما بين كتائب متنافسة من طرابلس ومصراتة في ٤ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عن أشد الخسائر في الأرواح المسجلة منذ انتهاء النزاع المسلح في عام ٢٠١١. وأثار القتال موجة غضب شعبي إزاء استمرار وجود الكتائب المسلحة في العاصمة، وخرج المتظاهرون إلى الشوارع في طرابلس ومدن أخرى من البلد.

١٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أدت احتجاجات عارمة، اندلعت على إثر دعوات موجهة من المجلس المحلي وجماعات مدنية أخرى لانسحاب جميع الجماعات المسلحة من المدينة، إلى مواجهات عنيفة بعد أن اقتحم المتظاهرون مجمعات كتائب من مصراتة في منطقة غرغور. ولقي ٤٦ شخصا مصرعهم وأصيب ٥١٦ آخرين بجراح. وإذعانا للضغط العام، قررت المجالس المحلي والعسكري والاستشاري لمصراتة سحب الكتائب المسلحة التابعة لتلك المدينة من طرابلس، وتسليم قواعدها إلى السلطات الحكومية. ورغم أن عددا من الجماعات المسلحة الأخرى في المدينة حذت حذوها، فلا يزال وضع عدة جماعات مسلحة أخرى غير واضح.

١٨ - ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إحكام سيطرتها على طرابلس والحيلولة دون وقوع فراغ أمني من جراء انسحاب بعض الكتائب الثورية، لا تزال مشاكل جسيمة مطروحة فيما يتعلق بالأمن العام إجمالا. ومما يدعو للقلق بشكل خاص التزايد المطرد في الإحرام المتجسد في زيادة حالات الاختطاف والسرقة واختطاف المركبات.

شرق ليبيا

١٩ - لا يزال الوضع العام في شرق ليبيا مثيرا للقلق. فقد أدى التنافس السياسي والإيديولوجي الشديد بشتى أشكاله، وتواتر تقلبات الحالة الأمنية، وعدم أخذ السلطات الحكومية باستراتيجية متماسكة إزاء شرق ليبيا، إلى تفاقم الوضع غير المستقر في المنطقة الشرقية مع ما ينشأ عن ذلك من عواقب لا مناص منها تمس البلد بأكمله.

٢٠ - وتواصلت في بنغازي سلسلة الاغتيالات الموجهة أساسا ضد أفراد الأمن والمسؤولين القضائيين الحاليين والسابقين بوتيرة تكاد لا تنقطع، وذلك رغم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لتعزيز الأمن في المدينة. وعلى صعيد آخر، تصاعدت التوترات فيما بين السلطات من جهة وجماعة أنصار الشريعة التي عززت وجودها في المدينة ونواحيها بشكل تدريجي

على مدى السنة الماضية من جهة أخرى، حيث بلغت درجة اندلاع القتال المباشر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين الجماعة وقوات الجيش الخاصة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص. ويبدو أن القتال كان السبب في تنفيذ عدة اعتداءات لاحقة ضد قوات الأمن، بما في ذلك تنفيذ ما يبدو أنها عملية تفجير انتحارية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر أسفرت عن مقتل ١٣ شخصا.

٢١ - وتصاعدت في بنغازي الاحتجاجات الشعبية على وجود الجماعات المسلحة في أعقاب اشتباكات ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبرزت حركة احتجاج مماثلة في درنة التي كان وجود الجماعات الإسلامية المسلحة فيها مهيمنًا منذ الثورة. وأجبرت مظاهرات متتالية وقعت في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ جماعة أنصار الشريعة على مغادرة مقرها في بنغازي. وأعقب ذلك تنفيذ مجموعة من الاعتداءات على المباني الحكومية والأمنية وعلى أفراد مرتبطين بالحملة. وعينت الحكومة حاكما عسكريا لمدينة بنغازي في ٦ كانون الأول/ديسمبر، واتخذت عددا من الخطوات الأخرى لأجل بسط سلطة الدولة. ورغم هذه الجهود، لا تزال الحالة تتسم بانعدام الاستقرار إلى حد كبير.

٢٢ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المواجهة بين السلطات المركزية ومناصري النظام الاتحادي الذين يضربون حصارا على مرافئ النفط في شرق ليبيا. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلن قادة الحركة الاتحادية تعيين رئيس تنفيذي وقائد عسكري لما يسمونه "منطقة برقة الاتحادية" المستقلة. وعينوا أيضا أعضاء مكتب تنفيذي، وأعلنوا عن نيتهم تنصيب هيئة تشريعية إقليمية. ثم أعلنوا عن نيتهم السماح ببيع النفط انطلاقا من المرافئ المحاصرة من أجل تمويل الإدارة الإقليمية الجديدة، مما دفع السلطات الوطنية إلى توجيه الأمر إلى البحرية باعتراض أي ناقلة نفط مشتبه فيها تحاول شحن النفط من المرافئ المعنية. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أطلقت البحرية الليبية طلقات نارية تحذيرية لإبعاد ناقلة نفط تحمل علم مالطة اشتبه في أنها كانت تحاول الاقتراب من أحد تلك المرافئ.

جنوب ليبيا

٢٣ - تزايدت عمليات القتال والخطف في جنوب ليبيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فقد اندلعت اشتباكات بين قبيلة التبو وقبيلة أولاد سليمان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مما أدى إلى مصرع أكثر من ٩٠ شخصا. ثم أهار بعد ذلك بأيام معدودة اتفاق لوقف إطلاق النار تُوصّل إليه بالوساطة في ١٣ كانون الثاني/يناير. ولا تزال جهود الوساطة التي يبذلها ممثلو الحكومة والمجتمع المدني مستمرة، إلا أن التقدم المحرز فيها تقدم محدود. ومن العوامل التي أدت إلى تعقيد الوضع، مشاركة جماعات مسلحة يُتصور أنها موالية للنظام

السابق. وعقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء إلى منطقة سبها وضواحيها في ١٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة اعتزامها نشر قوات لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ووصلت إليها تلك القوات في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، ظلت الحالة في الجنوب متوترة للغاية.

٢٤ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت قوة مجهولة الهوية هجوماً على أحد المستودعات الرئيسية للذخيرة في منطقة براك الشاطي، مما تسبب في انفجار هائل وخسائر فادحة. واصطدمت مساعي السلطات العسكرية الإقليمية الرامية إلى السيطرة على الوضع في الجنوب ونشر قوات الجيش والشرطة بمقاومة متواصلة من عدة ميليشيات مسلحة رفضت دعوات إلى إلقاء أسلحتها.

٢٥ - وأدى اشتداد حدة التوتر في الكفرة في المنطقة الجنوبية الشرقية وأجدابية في الشرق إلى اقتتال قبيلة التبو وقبيلة الزوية، مما أدى إلى سقوط ٤ قتلى على الأقل وأثار موجة من عمليات الخطف وإحراق المنازل بدافع مبدأ السنّ بالسنّ. وردا على وعود الحكومة باتخاذ إجراءات، علق محتجو قبيلة التبو بشروط حصارا كانوا قد أقاموه لمدة أسبوعين على الطريق السريع الرئيسي المؤدي إلى الكفرة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتوصل الجانبان، التبو والزوية، لاحقا إلى اتفاق على تبادل السجناء في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، تجددت الاشتباكات في منتصف كانون الثاني/يناير بين قبيلتي التبو والزوية بشأن السيطرة على حقول النفط في منطقة السرير الواقعة شمال الكفرة، مما أدى إلى حالات انقطاع للكهرباء والمياه أثرت على عدد من المدن في الشرق، وكذلك إلى نقص البضائع في المناطق الجنوبية الشرقية.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت أعمال التحضير لانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. وأغلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات باب الترشيحات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وانتهت من عملية تسجيل الناخبين داخل البلد في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأجري الاقتراع في ٢٠ شباط/فبراير.

٢٧ - ويتبع في العملية الانتخابية المنصوص عليها في القانون ٣٢٠١/١٧ نظام التصويت القائم على الأغلبية البسيطة، بدوائر انتخابية ذات عضو واحد وأخرى متعددة الأعضاء،

وهو نظام معقد، بل تعقد أكثر بتخصيص ستة مقاعد للنساء وستة مرشحين من الأمازيغ والطوارق والتبو.

٢٨ - وضمت القائمة الرسمية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ما مجموعه ٦٤٩ مرشحا، منهم ٦٤ امرأة. وكان المرشحون متركزين في المناطق الحضرية الرئيسية. وتنافست ٥٤ مرشحة في المجموع على المقاعد الستة المخصصة للنساء؛ بينما تنافس ١٩ مرشحا، منهم امرأة واحدة، على المقاعد الأربعة المخصصة للتبو والطوارق. ولم يسجل أي مرشح لشغل المقاعد المخصصة للأمازيغ. وبدأت الحملة الانتخابية رسميا في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وانتهت قبل افتتاح مراكز الاقتراع في ٢٠ شباط/فبراير بأربعة وعشرين ساعة. وتولّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طبع أوراق الاقتراع في الخارج باسم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

٢٩ - واستخدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات نظاما مبتكرا قائما على خدمة الرسائل القصيرة لتسجيل الناخبين، وهو أحد النظم الأولى من نوعها في العالم. ورغم نجاح النظام من الناحية التقنية، فإن تدي مشاركة الجمهور قد كدّر العملية. وتلت التسجيل بخدمة الرسائل القصيرة عملية تسجيل الناخبين بحضورهم شخصا التي دامت أسبوعاً. ولولا تكرار تمديد المواعيد النهائية لتسجيل الناخبين كما بلغ عدد المسجلين منهم نحو ١ ١٠٢ ٠٠٠ ناخب. وسجل نحو ٦ ٥٠٠ شخص أسماءهم للتصويت في الخارج في ١٣ بلدا. وقد بدأت عملية التصويت في الخارج قبل افتتاح مراكز الاقتراع في ليبيا بعدة أيام. وهذا الرقم متواضع مقارنة بعدد الناخبين المسجلين في انتخابات المؤتمر الوطني العام في عام ٢٠١٢ الذي بلغ ٢,٨ مليون شخص وبعده من أدلوا فيها بأصواتهم الذي بلغ ١,٧٦ مليون شخص حسيما أفادته التقارير. وشكّل تدي أعداد المسجلين مسألة حظيت باهتمام عام بحيث تناقلتها تقارير إعلامية بانتظام.

٣٠ - وتواصل البعثة وشركاؤها توفير الدعم المباشر للعملية الانتخابية، بحيث تقدم المشورة بواسطة ٢٥ مستشارا وخبيرا من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة، وتتولى شراء أوراق الاقتراع ومواد انتخابية أخرى من موردين دوليين. إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية قيّد، في عدة مناسبات، من قدرة الأمم المتحدة على إيفاد مستشارين للعمل يوميا في مواقع مشتركة مع نظرائهم من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت الأمم المتحدة بالحاح إلى التحلي بالشفافية وإشراك الجماهير في العملية الانتخابية. فقد نظّم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي دورات

إعلامية وعن الاستراتيجيات لأجل المرشحات. ونظم كل من البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سلسلة من الأنشطة التدريبية لأجل كبار أعضاء وسائط الإعلام عن معايير تغطية الانتخابات. وعُقدت اجتماعات منتظمة، ترأسها الأمم المتحدة، مع شركاء دوليين لتبادل المعلومات عن توفير الدعم للانتخابات في ليبيا وتنسيق جهود التصدي للمشاكل الناشئة. وعمل كل من البعثة والبرنامج الإنمائي مع شركاء في تونس ومصر بهدف تعزيز الروابط دون الإقليمية عن طريق مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الأول في القطاع الانتخابي المقرر عقده في ليبيا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٢ - رغم بعض التطورات الإيجابية مثل إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لا يزال نظام حماية حقوق الإنسان في ليبيا بحاجة إلى تعزيز بنيانه بقدر كبير. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثة الجهود المبذولة لضمان جملة أمور منها إقامة العدل بفعالية ووضع استراتيجية شاملة في مجال العدالة الانتقالية وتعزيز الإطار القانوني وتحسين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

الاحتجاز

٣٣ - تشير تقديرات وزارة العدل إلى أن هناك أقل من ٧ ٠٠٠ شخص لا يزالون قيد الاحتجاز في ما يتعلق بتزاع عام ٢٠١١ في انتظار اتخاذ الإجراءات القضائية. ويمثل هذا الوضع شاغلا مستمرا وجسيما في مجال حقوق الإنسان. فمعظم هؤلاء المحتجزين هم في كثير من الأحيان في قبضة كتائب مسلحة ليست للحكومة عليها سوى سلطة اسمية لا فعلية. وفي بعض الحالات، يُحتجز الأطفال مع الكبار. وقد قدمت البعثة المساعدة إلى الادعاء العام فيما يتعلق بفرز المحتجزين وهي تواصل إسداء مشورتها التقنية إليه لأجل الإسراع بالعملية. وحثت البعثة أيضا على ألا يحتجز الأطفال مع الكبار. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أُفرج عن زعماء كبار لقبيلة ورفلة من بني وليد، كانوا محتجزين لأكثر من سنة في سجن بمدينة الزاوية دون اتهام أو محاكمة.

٣٤ - وعندما سُلمت إدارة شؤون مرافق الاحتجاز إلى ضباط مدربين تابعين للشرطة القضائية (إدارة السجون في ليبيا)، لوحظ تحسّن ملحوظ في أحوال المحتجزين وطريقة معاملتهم. وما عدا ذلك، فإن الاحتجاز لفترات مطوّلة والاستجواب في ظل غياب أي رقابة أو إشراف فعالين من الدولة قد نشأت عنهما بيئة مواتية للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وعلى نحو ما وثّق في تقرير مشترك بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان صدر في ١ تشرين الأول/أكتوبر، يتم اللجوء إلى التعذيب على نطاق واسع ويكون أكثر شيوعاً مباشرة بعد إلقاء القبض على الشخص المعني وخلال الأيام الأولى لاستجوابه. وعادة ما يُحبس المحتجزون دون تمكينهم من الاستعانة بمحاميين أو التواصل مع ذويهم إلا بشكل محدود، إن سُمح لهم بذلك. وقد وثق التقرير ٢٧ حالة وفاة أثناء الاحتجاز منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك ١١ حالة وفاة في عام ٢٠١٣، وإن كان يُعتقد أن العدد الفعلي للوفيات أكبر من ذلك. وتوجد معلومات هامة تشير إلى أن التعذيب كان السبب في الوفاة. وقد اعترفت حكومة ليبيا بخطورة المشكلة ووافقت على التوصيات الواردة في التقرير.

٣٥ - وبمثل إصدار قانون العدالة الانتقالية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي يقضي بأن يُفرج عن المحتجز أو يُسلم إلى القضاء في غضون ٩٠ يوماً، خطوة هامة لكنه لا يزال لم يبلغ مرحلة التنفيذ. إلا أنه بالنظر إلى عدم خضوع معظم مرافق الاحتجاز لرقابة الدولة، إضافة إلى غياب بيئة مأمونة يمكن أن يعمل القضاء في ظلها، فإن النظام القضائي يواجه تحدياً كبيراً في التقيد بهذا الأجل الأقصى.

٣٦ - وستواصل البعثة جهودها في مجال الرصد وما تضرع به من أعمال لمساعدة الشرطة القضائية في تنمية قدرتها على إدارة جميع مراكز الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

محاكمات كبار المسؤولين في النظام السابق

٣٧ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أيدت محكمة جنوب طرابلس لائحة الاتهام الموجهة ضد ٣٧ مسؤولاً من كبار المسؤولين في النظام السابق، بمن فيهم سيف الإسلام القذافي، ورئيس المخابرات السابق، عبد الله السنوسي. وهم متهمون بارتكاب جرائم ذات صلة بتزاع عام ٢٠١١ ومن المتوقع أن تجري محاكمتهم في عام ٢٠١٤.

٣٨ - وفي ٣١ أيار/مايو، رفضت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية قبول الطعن الذي قدمته ليبيا في قضية سيف الإسلام القذافي. واستأنفت ليبيا ذلك القرار وظل ذلك الطعن قيد النظر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدرت دائرة تمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية قراراً خلصت فيه إلى عدم مقبولية النظر في الدعوى المرفوعة ضد السيد السنوسي اعتباراً لأن السلطات الليبية المختصة قد باشرت إجراءات قضائية في حقه، ولأن تلك السلطات راغبة وقادرة حقاً على الاضطلاع بتلك الإجراءات. وقد استأنف فريق دفاع السيد السنوسي ذلك القرار.

٣٩ - وتكمن أهمية إجراء محاكمات عادلة لأعضاء النظام السابق وكفالة تمكين كل مدعى عليه من جميع ضمانات المحاكمة العادلة ومراعاة أصول المحاكمات، بما في ذلك القدرة على

التحدث بكل حرية مع المحامين بسرية، في أنها ستشكل تأكيدا واضحا على سيادة القانون في ليبيا. وقد كرّر وزير العدل تأكيد تصميمه على أن تجرى المحاكمات وفقا للمعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت البعثة بعض كبار المسؤولين في النظام السابق الذين تجري محاكمتهم، وقدمت عددا من التوصيات إلى وزارة العدل فيما يتعلق بظروف الاحتجاز وإتاحة إمكانية تواصل المتهم بمحاميه بسرية. وستقوم البعثة برصد إجراءات سير المحاكمات.

السلطة القضائية والسجون

٤٠ - لا تزال سلامة موظفي السلطة القضائية تثير قلقا بالغاً، إذ يتواصل تعرّض المدعين العامين والقضاة للاعتداءات والتهديدات بالقتل وأشكال أخرى من التهريب. وقد اغتيل أبرز المدعين العامين لمنطقة الجبل الأخضر في تشرين الثاني/نوفمبر في درنة عقب اغتيال أبرز قاض فيها في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٤١ - وأما أجهزة الأمن والشرطة القضائية الحكومية فإنها عاجزة عن تهيئة بيئة مأمونة يمكن أن تعمل في ظلها السلطة القضائية بفعالية أو ضمان الأمن في السجون. وتواصل البعثة، بشراكة مع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العمل مع المعهد العالي للقضاء ووزارة العدل بهدف تدريب المدعين العامين والقضاة وموظفي مكتب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابع لوزارة الدفاع في مجال إصلاح القضاء العسكري. وتواصل البعثة أيضا إسداء المشورة إلى الشرطة القضائية في المسائل التنظيمية والإدارية والأمنية، وفيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، وذلك تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا تزال حالات الفرار من السجون مستمرة، بما في ذلك في سبها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي أجدابية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٢ - ونظمت البعثة، بالتعاون مع الشرطة القضائية، يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اجتماع مائدة مستديرة شارك فيه جميع مديري السجون الليبية، مما أتاح الفرصة لتبادل المعلومات ومناقشة السبل الكفيلة بالتغلب على التحديات القائمة. وكان من بين الحاضرين وزير العدل وعدد من القادة السابقين لكتائب مسلحة أُدمجوا في الشرطة القضائية. واعتمد مديرو السجون توصيات ترمي إلى تعزيز الشرطة القضائية وتوحيد النهج المتبعة في إدارة شؤونها.

العدالة الانتقالية

٤٣ - يلغي قانون العدالة الانتقالية الجديد قانوناً سابقاً أصدره المجلس الانتقالي الوطني في عام ٢٠١٢. وهو قانون يمثل تطوراً هاماً لأنه يتضمن أحكاماً عن إعادة إنشاء هيئة لتقصي الحقائق والمصالحة يناط بها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان إبّان النظام السابق ومنذ قيام الثورة وتوثيقها. ويتضمن أيضاً أحكاماً عن تقديم تعويضات للمجني عليهم، ويشدد على أهمية المساءلة والحاجة إلى الإصلاح المؤسسي.

٤٤ - وقد أبدت البعثة، قبل إصداره، تعليقات مستفيضة تتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة وهيئة منفصلة معنية بالتعويضات وأسلوب عملها، أدرج بعضها في القانون. وستقدم البعثة المشورة والدعم إلى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة حال تعيين أعضاء مجلسها، وستواصل تقديم المساعدة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية شاملة في مجال العدالة الانتقالية بهدف معالجة الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف وضمان محاكمات عادلة لجميع المشتبه فيهم.

٤٥ - وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استعرضت اللجنة المكلفة بتطبيق القانون المتعلق بالعزل السياسي والإداري نحو ٤٠٠٠ حالة وحددت ٨٠ شخصاً لعزلهم، منهم ثلاثة أعضاء في المؤتمر الوطني العام، رغم أن معظم الحالات كانت قيد الاستئناف. ولا زال من المتعذر تقييم الأثر العام للقانون لأن بعض الأفراد إما استقالوا من مناصبهم، أو لم تتم ترقيةهم أو نُقلوا إلى مناصب أخرى تحسباً لعزلهم. ووفقاً للمجلس الأعلى للقضاء، اثُدب نحو ٤٠٠ قاض ومدع عام في مهام أخرى. ونظراً لنقص القضاة، لم يُستعص عن كثير منهم حتى الآن، لا سيما في الجنوب والشرق، مما يضع ضغطاً إضافياً على المؤسسات القضائية التي تواجه بالفعل تحديات جسيمة.

العنف ضد المرأة

٤٦ - في أيار/مايو ٢٠١٣، قدم وزير العدل مشروع قانون بشأن رعاية المعتصبات والمعتفات إلى المؤتمر الوطني العام، إذ أن التشريعات الحالية لا تكفل لمن الحماية الكافية في هذا الصدد. وينص مشروع القانون على جبر الضرر بأشكاله، بما في ذلك التعويض والرعاية الصحية والدعم النفسي - الاجتماعي وتوفير المأوى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم المشورة إلى المؤتمر الوطني العام إلى وزارة العدل بشأن وضع تشريع شامل يتعلق بهذه المسألة والمسائل ذات الصلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، دعا الوزير المؤتمر الوطني العام إلى تسريع وتيرة سن التشريع.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٧ - اكتمل الآن ملاك موظفي المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان بعد أن واجه بعض الصعوبات التشغيلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أوفدت البعثة، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، خبيراً استشارياً لتقديم الدعم التقني إلى المجلس فيما يبذله من جهود لتحقيق امتثاله للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس).

جيم - قطاع الأمن

٤٨ - لا تزال إدارة قطاع الأمن على الصعيد الوطني يعوقها الافتقار إلى الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات، وعدم وضوح معالم هيكل قطاع الأمن الذي أخفق في تحقيق إصلاح كبير لمؤسساته وفي إدارة الأزمات الأمنية بفعالية. ونتيجة لذلك، لا يزال وجود خطة حكومية واضحة المعالم لإعادة بناء وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن الحكومية أمراً بعيد المنال. وفي الوقت نفسه، لم يتم إحراز إلا تقدم ضئيل في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن الواردة في خطة تنمية الأمن والعدالة وسيادة القانون التي وافقت عليها حكومة ليبيا في باريس، في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٩ - ويتطلب حل المسائل الأمنية الراهنة في ليبيا وإحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن التعاون النشط مع التشكيلات الثورية والتشكيلات المسلحة الأخرى التي تعمل في البلد. ولا يزال يتعين على الحكومة والمؤتمر الوطني العام القيام بالتواصل مع هذه الجماعات المسلحة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن استيعابها في مؤسسات الدولة أو عودة أفرادها إلى الحياة المدنية.

هيكل قطاع الأمن وتنسيقه

٥٠ - لا يزال الافتقار إلى استراتيجية متفق عليها وإلى تقسيم واضح لمسؤوليات الأمن الوطني بين رئيس المؤتمر الوطني العام، ورئيس الوزراء، واللجان الأمنية التابعة للمؤتمر الوطني العام، والوزارات التنفيذية، أمراً يعرقل توجيه وتنسيق إصلاح قطاع الأمن في ليبيا. ويعني استمرار عدم وجود هيكل شامل للأمن الوطني أن الجهود الفردية التي تبذلها الوزارات أو الوكالات الأخرى جهود متقطعة ومتفرقة ومفتقرة للموارد الكافية. وستواصل البعثة إسداء المشورة بشأن هيكل الأمن الوطني وإدارة قطاع الأمن. وفي هذا السياق، يعتبر من الأهمية بمكان النظر إلى الأمن نظرة شاملة في عملية الحوار الوطني.

٥١ - وتضطلع لجان التنسيق المشتركة بين الوزارات لشؤون إعادة الإدماج وأمن الحدود بعمل هام في إطار الظروف الصعبة الراهنة. ومما يبعث على التشجيع وجود خطط لإنشاء لجان أخرى، لا سيما لأغراض الرقابة على الأسلحة والذخائر. وهذه اللجان تؤدي دوراً

قيما في إقامة الحوار والتعاون وتقديم توصيات بشأن السياسات والاستراتيجيات التي تتجاوز حدود سلطات الوزارات. إلا أنه لا يمكن اعتبارها بديلا عن الإدارة الأمنية المناسبة المضطلع بها من خلال الوزارات، ولا سيما على صعيد تنفيذ الخطط الإنمائية. ويحتاج عمل هذه اللجان إلى دعم نشط من الوزارات ضمن إطار أمني شامل، لكي تكون فعالة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٢ - أحرز بعض التقدم في إدماج الثوار في الشرطة والجيش الليبي وفي عمل اللجنة التي جرى تشكيلها في أعقاب قرار المؤتمر الوطني العام رقم ٥٣ لعام ٢٠١٣ بتنسيق هذه العملية والإشراف عليها. ويدعو القرار الحكومة إلى وضع خطة أمنية لإدماج كافة الجماعات المسلحة "المشروعة" ضمن قوات الأمن التابعة للدولة وتفكيك كافة الجماعات التي تعتبر "غير مشروعة". وتضطلع اللجنة أيضا بدور رئيسي في تنسيق أنشطة إعادة الإدماج وإرساء المصدقية من أجل توفير السبل البديلة لكسب الرزق للثوار السابقين. ويشكل عملها جزءا رئيسيا من أنشطة هيئة الظروف الملائمة للجماعات المسلحة كي تدخل في حوار يؤدي إلى نزع السلاح طوعا وفرض الرقابة الوطنية على الأسلحة. وفي هذا الصدد، ومع أن أرقام إعادة الإدماج في الجيش لا تزال غير واضحة، أفادت وزارة الداخلية بأنها سجلت ١٠١ ٠٨٦ فردا من أعضاء اللجنة الأمنية العليا في أنحاء ليبيا حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويشمل هذا العدد ٢ ٩٩٣ من الأفراد يجري تدريبهم، و ١٨ ٨٨٢ ينتظرون التدريب، و ٢٩ ١٩٤ لا تنطبق عليهم معايير الانضمام، و ٢٩ ٧٧٤ في مرحلة الفرز والاختيار، و ١٩ ٥٣١ أتموا تدريبهم.

٥٣ - وأصدرت لجنة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية مؤخرا استراتيجية شاملة لإعادة إدماج ١٦٠ ٠٠٠ من الثوار السابقين. وتشمل الاستراتيجية برامج اجتماعية وسياسية واقتصادية وتعليمية، وتحظى بدعم البعثة ووكالات الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء.

أمن الحدود

٥٤ - في حين لم يُحرز إلا تقدم ضئيل في تحسين أمن الحدود الليبية، يلاحظ تطور للتعاون يبعث على التشجيع على صعيد اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بإدارة الحدود التي جرى تشكيلها مؤخرا، وذلك بمساعدة كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية. وثمة اهتمام متزايد لدى وكالات مختلفة بتنسيق أنشطتها الحدودية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، بمساعدة الدول الأعضاء، على استكشاف مجالات لوضع برامج مشتركة. وثمة اهتمام متزايد أيضا بوضع نهج إقليمي

إزاء أمن الحدود، وتضطلع ليبيا بدور فعال في هذه العملية. وفي أعقاب المؤتمر الوزاري الإقليمي بشأن أمن الحدود المعقود في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الذي أصدر مجموعة من التوصيات العملية، وافقت ليبيا على تنظيم أمانة للاجتماعات المقبلة ومتابعة النتائج التي خلص إليها المؤتمر.

إدارة الأسلحة والذخائر

٥٥ - لا تزال الأسلحة والذخائر غير المؤمنة والتالفة، والأسلحة المكسدة، ومواد الأسلحة الكيميائية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يسهل الوصول إليها، ومخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تشكل تهديدا خطيرا للأمن الوطني والإقليمي والدولي. وتؤكد حوادث من قبيل انفجار مستودع للذخائر وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في سبها على الحاجة إلى الإدارة الآمنة والمأمونة للذخائر والأسلحة. وقد وقع ما مجموعه ٤٠٨ حوادث ذات صلة بالأسلحة الصغيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت إلى مقتل ٤٠٢ شخصا وإصابة ٩١٩ شخصا. وأدت ١٢٠ حادثة متعلقة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى مقتل ٤٥ شخصا وإصابة ما يقرب من ١٠٠ آخرين.

٥٦ - ويواصل القسم الاستشاري المعني بالأسلحة والذخائر التابع لبعثة الأمم المتحدة، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مساعدة السلطات الليبية في وضع استراتيجية شاملة لإدارة الأسلحة والذخائر. وتشمل الاستراتيجية خطط إعادة تأهيل مناطق تخزين الذخائر، وإدارة الرقابة على الأسلحة، والتخلص بشكل آمن ومأمون من المواد والأسلحة الكيميائية، والتنظيم الوطني لعمليات تخزين ومناولة الذخائر. وسوف يُسترشد بالاستراتيجية كذلك في وضع معايير وطنية متماشية مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي. وأوفد موظف تقني أقدم لشؤون الذخائر إلى ليبيا للمساعدة في تحديد طرق إدارة المخزون الملائمة للقوات المسلحة الليبية وهيكل القيادة فيها. وأشار رئيس الوزراء زيدان أيضا إلى اعتماده تشكيل لجنة للأسلحة والذخائر من أجل تنمية القدرات الليبية في معالجة مسألة الأسلحة والذخائر الفائضة وإعداد خطة طويلة الأجل لحفظ ومناولة المخزونات المطلوبة من السلطات الليبية.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، يعكف القسم الاستشاري المعني بالأسلحة والذخائر على وضع خطة متعددة السنوات على مستوى البلد لاستكمال استراتيجية إدارة الأسلحة والذخائر والإسهام في إيجاد بيئة مؤاتية من أجل بذل الجهود الليبية في مجال نزع السلاح على نطاق أوسع؛ وتحديد التخلص من الأسلحة والذخائر الفائضة أو التالفة أو غير القابلة

للإصلاح. وستتطلب هذه الأنشطة عملاً مستمرا من جانب المجتمع الدولي من أجل دعم تعزيز الحوكمة المؤسسية والهياكل الأمنية.

٥٨ - وواصل القسم الاستشاري، بمساعدة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم إلى حكومة ليبيا من خلال تنسيق جهود إزالة الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات، وكذلك تقديم الدعم التقني والتشغيلي إلى وزارتي الدفاع والداخلية.

٥٩ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة ٥٩٢ ٤٩ من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات تغطي مساحات يبلغ مجموعها ١٣,٥ كيلومترا مربعا من الأراضي التي يمكن إقامة أنشطة اقتصادية عليها ومن المناطق العسكرية. إلا أن توفر المتفجرات اللازمة لتدمير هذه الأصناف الخطرة بالكامل لا يزال يمثل عائقا كبيرا. وقد أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ٣٥٥ نشاطا للتوعية بأخطار المتفجرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها ما مجموعه ٢٥٨ ٨ شخصا. وفي هذه الأثناء، جرى إقرار استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك من جانب مختلف النظراء الوطنيين المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وصدقت عليها وزارة الدفاع رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأسهم كل من البرنامج الإنمائي والبعثة في إعداد مشروع الاستراتيجية من خلال توفير الخبرة والمشورة التقنية.

٦٠ - وبالرغم من هذه الجهود، فإنه بدون توفر دعم مالي إضافي، سيظل انتشار الأسلحة والذخائر غير المؤمنة، فضلا عن وجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، عاملا يؤدي لتفاقم الوضع الأمني الهش بالفعل وزيادة التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون في ليبيا والبلدان المجاورة.

٦١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المؤتمر الوطني العام تشريعا يجرم حيازة المدنيين للأسلحة والذخائر الثقيلة والمتوسطة. ويحدد القانون موعدا نهائيا لا يتجاوز ثلاثة شهور لتسليم هذه الأسلحة والذخائر، وينص على أن الترخيص بجميع الأسلحة الخفيفة أمر إجباري. إلا أن هذا التشريع لم تدعمه ترتيبات عملية لتنفيذه.

إصلاح قطاع الدفاع

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توقف إحراز التقدم صوب إصلاح قطاع الدفاع من جراء تأخر تعيين وزير للدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة لمدة شهرين. وخلال ولاية

شاغلي المنصبين الحاليين، أحرز تقدم بطيء ولكن مطرد في العديد من المجالات، وإن لم يتفقد بعد على خطة محددة جيدا للدور العام والهيكلي العام للجيش.

٦٣ - وأحرز تقدم هام على عدد من الأصعدة في مجال التدريب. فقد بدأت العديد من الدول الأعضاء تدريب قوة مخصصة للأغراض العامة في الخارج، في إطار عملية يتوقع أن تستمر لمدة تصل إلى عامين. وتجري وزارة الدفاع أيضا تدريبا في البلد في ستة مراكز من أجل إعداد الأفراد الذين سيتم نشرهم بالخارج، علما أنه من المقرر مواصلة التدريب في ليبيا بدعم دولي، بالإضافة إلى التدريب الفردي الذي تضطلع به الدول الأعضاء.

٦٤ - ورحبت الجماهير في ليبيا بنشر الجيش في شوارع طرابلس وبنغازي خلال الأحداث المساوية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مما أدى إلى زيادة الروح المعنوية والفعالية لدى الجيش. ويعتبر استمرار هذا الاتجاه من خلال التشجيع الذي تقدمه القيادة السياسية وتنظيم القوات التي تلقت تدريبا في ليبيا وخارجها على حد سواء واستخدامها بفعالية أمرا ذا أهمية حاسمة.

٦٥ - ومما يبعث على التشجيع أن الحكومة قررت زيادة المرتب العسكري الأساسي من أجل تشجيع التجنيد، ولا سيما في صفوف الثوار السابقين، واتخذت خطوات لتقويم اختلال التوازن بين الرتب والأعمار في الجيش من خلال إحالة قدامى الأفراد إلى التقاعد وتجنيد جنود أصغر سنا.

إصلاح الشرطة

٦٦ - واصلت البعثة والدول الأعضاء تكريس جهد كبير لإصلاح الشرطة، ولا سيما في مجالات أعمال الشرطة، والأمن الدبلوماسي، والمشتريات، والموارد البشرية، والتدريب، والتحقيق الجنائي، وخفارة المجتمعات المحلية، وحماية الطفل والأسرة. وهذه المساعدة، وإن حظيت بتقدير كبير من السلطات الليبية، يجب أن تُستكمل بجهد مماثل يُبذل من أجل إعادة تنظيم وزارة الداخلية وإنشاء قوة شرطة مستقلة لها معايير مهنية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

٦٧ - وتضافرت جهود البعثة والبرنامج الإنمائي، بمساعدة من جهات التنسيق العالمية في مجالات العدالة والشرطة والإصلاحات، لتقديم الدعم لوزارة الداخلية والشرطة بغية تحسين أعمال الشرطة في ليبيا. وقد حُددت ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بالإصلاح المؤسسي، والسلامة العامة، وخفارة المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن يبدأ هذا الدعم المشترك في أقرب وقت ممكن.

٦٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظمت وزارة الداخلية، بدعم من البعثة، حلقة عمل بشأن إصلاح الشرطة وتطويرها جمعت ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارات أخرى، وممثلين عن المجتمع المدني، وآخرين عن المجتمع الدولي. ووضع المشاركون توصيات بشأن إعادة هيكلة وزارة الداخلية والشرطة، وآليات الرقابة الداخلية والخارجية، وتقييم التهديدات الأمنية، وخفارة المجتمعات المحلية. وتتابع البعثة مع وزارة الداخلية مسألة إنشاء لجنة عليا لإصلاح الشرطة وتطويرها.

٦٩ - وبدأ العمل بمفهوم خفارة المجتمعات المحلية في طرابلس ونُظمت حلقتا عمل موجهتان للشرطة والمجتمع المحلي. وتعمل البعثة أيضا على إنشاء وحدة لحماية الأسرة والطفل بالاشتراك مع مديرية الأمن الوطني بطرابلس، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧٠ - وفي إطار التحضير لانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، أنشأت وزارة الداخلية لجنة عليا لأمن الانتخابات برئاسة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية. وقدمت البعثة الدعم للجنة من خلال تنظيم حلقة عمل بشأن "الدروس المستفادة من تأمين انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة ٢٠١٢ والتحضير لتأمين انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور"، ووضع دليل للشرطة بشأن أمن الانتخابات، وإعداد برنامج للتدريب على أمن الانتخابات. كما عقدت البعثة ست دورات "لتدريب المدربين" تهدف إلى تدريب ٨٨ ضابط شرطة في هذا المجال. وسيجري كل من البعثة ومسؤولين من وزارة الداخلية الليبية أيضا زيارات ميدانية ترمي إلى دعم التحضير لتأمين الانتخابات في المناطق.

دال - تنسيق المساعدة الدولية

٧١ - في إطار الدعم المتواصل الذي تقدمه البعثة لمكتب رئيس الوزراء، تم توقيع اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من أجل إنشاء وحدة للدعم التقني في المكتب المذكور، تمولها حكومة ليبيا، وتهدف إلى تقديم الخبرة التقنية وتحسين القدرة على التنفيذ والتنسيق في المجالات الوطنية الرئيسية ذات الأولوية.

٧٢ - ووفقا لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لليبيا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أنجز فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا استعراض منتصف السنة لكل من الإطار الاستراتيجي المتكامل والإطار الاستراتيجي للفريق القطري. وتبين النتائج إنجازات إيجابية في مجالي الصحة والتعليم، غير أنها تشير إلى مواجهة بعض التحديات في الاستخدام الفعال لموارد الأمم المتحدة المتاحة من أجل بناء القدرات الوطنية. وتبين نتائج كلا الاستعراضين أن الحالة الأمنية غير المستقرة تشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ المشاريع والبرامج.

٧٣ - وتواصل البعثة عقد اجتماعات للأفرقة العاملة القطاعية لضمان تحسين تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا. ويواصل معظم الشركاء الدوليين المشاركة بنشاط في أعمال هذه الأفرقة. ويزداد الآن تحكّم ليبيا في زمام عملية التنسيق في الوقت الذي يظهر فيه النظراء الوطنيون مشاركة أكثر نشاطاً. وستواصل البعثة الإصرار على ضرورة أن تمارس السلطات الليبية القيادة الفعالة وأن تعمل على الإسهام في تعزيز هذا الدور.

٧٤ - وقطعت مراحل مهمة في الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الوزاري لدعم ليبيا الذي سينظم في روما في أوائل آذار/مارس. وفي هذا الصدد، يعمل كل من البعثة والشركاء الدوليين بالتشاور الوثيق مع السلطات الليبية. وستتخذ المؤتمر، الذي يهدف إلى توفير منتدى لتقديم المجتمع الدولي للدعم السياسي إلى سلطات ليبيا وشعبها، من الشراكة المتفق عليها خلال المؤتمر الوزاري السابق المعقود في باريس، في عام ٢٠١٣، منطلقاً لدعم الأولويات التي حددها حكومة ليبيا في مجالات الأمن وسيادة القانون والعدالة، ورؤيتها لتحقيق فوائد ملموسة للشعب الليبي.

هاء - الحالة الإنسانية

٧٥ - قامت منظمة الصحة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر، دعماً لوزارة الصحة، بزيارة نقاط دخول حدودية مختلفة للإسهام في تنفيذ تدابير الأمن الصحي الرامية إلى الحيلولة دون دخول الأمراض المعدية وانتشارها في البلد.

٧٦ - والتحديات المتعلقة بإدارة الهجرة إلى ليبيا هائلة، كما أن ظروف المهاجرين لا تزال بالغة الصعوبة. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة المباشرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين، بما في ذلك المواد غير الغذائية، والخدمات الصحية، والمساعدة من أجل العودة إلى البلدان الأصلية وإعادة الاندماج فيها، فضلاً عن تحسين أحوال المعيشة في مراكز الاستقبال. وساعدت هذه المنظمة أيضاً في بناء قدرات الكيانات الحكومية التي تضطلع بدور في إدارة الهجرة. وحتى الآن، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة ١٠٨٣ مهاجراً في العودة طوعاً إلى بلدانهم الأصلية من خلال برنامج يموله الاتحاد الأوروبي. وتحتاج السلطات الليبية والبلدان المجاورة إلى بذل جهود متضافرة لتجنب وقوع خسائر لا داعي لها في الأرواح في عرض البحر وحماية فئات المهاجرين شديدة الضعف، مثل الأشخاص المتاجر بهم والقصر غير المصحوبين بذويهم.

٧٧ - وواصلت المنظمة تقديم المساعدة النفسية - الاجتماعية من خلال مراكزها المجتمعية في طرابلس وبنغازي ومصراتة. وغداً واضحاً للعيان أن أفراد المجتمعات المحلية أصبحوا يتولون زمام هذه المبادرة.

رابعاً - السلامة والأمن

٧٨ - تظل الحالة الأمنية في ليبيا متوترة وغير قابلة للتنبؤ بها. إذ أن احتمالات وقوع القتال بين الجماعات المسلحة، والاعتيالات، وخطف السيارات، وعمليات الاختطاف، والاضطرابات المدنية، والحوادث المتعلقة بالإرهاب تظل قائمة بسبب غياب القانون والنظام، ووجود جماعات مسلحة غير مشكولة بطريقة قانونية، والمنازعات القبلية المستعصية، وعدم تسوية مشاكل سياسية متنوعة.

٧٩ - واستهدف عدد من الحوادث الإجرامية، بما في ذلك خطف السيارات وأعمال التخويف والنهب، أوساط المجتمع الدولي خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت أهم هذه الحوادث الهجوم على السفارة الروسية في طرابلس، ومحاولة اختطاف القنصل التركي في بنغازي، والهجوم بالقنابل الذي نفذ على القنصليتين الفنلندية والسويدية في بنغازي، وقتل مدرس من الولايات المتحدة في بنغازي، وقتل مواطن تركي في طرابلس، وقتل رعايا بريطانيين ونيوزيلنديين بالقرب من شركة مليته للنفط والغاز. وفي مناسبتين منفصلتين، تم احتجاز رعايا من الولايات المتحدة وأطلق سراحهم فيما بعد في أوجلة وصبراتة وبنغازي. وتمثل أهم حادث يتعرض له موظفون مرتبطون بالأمم المتحدة في الهجوم المسلح الذي تعرضت له مركبة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة في طرابلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٨٠ - وفي ضوء الحوادث الأمنية الجسيمة التي وقعت في جميع أنحاء البلد وعدم قدرة الحكومة المضيفة على توفير الأمن بشكل فعال، تواصلت برامج الأمم المتحدة للعمل في ظل معوقات وقيود لا يمكن إنكارها. وكتفت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى حماية وكفالة سلامة وأمن موظفيها من خلال تجويد نهجها المتكامل فيما يتعلق بنشر الموظفين، وإدارة المرافق، والتنقل. وكانت هذه الخطوات ضرورية لتمكين استمرار عمليات الأمم المتحدة وتنفيذ برامجها.

٨١ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/704) أوصي فيها بنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة لكفالة أمن موظفي المنظمة وأماكن عملها في طرابلس. وبمجرد الإعلان عن اقتراح إيفاد قوة عسكرية يصل قوامها إلى ٢٣٢ فرداً، أثار ذلك جدلاً عاماً. ولم تدخر حكومة ليبيا والبعثة أي جهد في سبيل تبديد التفسيرات الخاطئة. وقد أعلم مجلس الأمن بهذه التطورات، مع التشديد على الحاجة إلى تفادي تفاقم الشكوك، مهما انعدمت مبرراتها. ودعا الممثل الخاص للأمين العام إلى تنقيح الخطة الأولية بطريقة ترى البعثة أنها أكثر الطرق اتساقاً

مع الحالة الليبية. وكان موقف مجلس الأمن مؤيدا. ويجري النظر في خيارات أخرى وستوضع قريبا الصيغة النهائية لاقتراح جديد.

خامسا - تطوير البعثة وتنفيذ مفهوم البعثة

٨٢ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نُشر في البعثة ما مجموعه ٢٣٥ من الموظفين الدوليين والوطنيين التابعين للبعثة و ١١ من الأفراد المقدمين من الحكومات، ويوجد مقر ٢٢١ موظفا منهم في ليبيا. ومن دواعي الأسف أن البعثة فقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ رئيس المكتب دون الإقليمي في بنغازي وموظف شؤون التدريب والتطوير، اللذان توفيا في بلديهما الأصليين خلال إجازة الراحة والاستحمام. وأبرز الأمين العام في تقريره المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/516) التحديات المتعلقة بتحديد واستقدام أفراد من ذوي المهارات التخصصية اللازمة للعمل في ليبيا في مجالات من قبيل إصلاح القطاع الأمني وعملية وضع الدستور.

٨٣ - وتواصل البعثة تنفيذ مفهومها مع التركيز على المرونة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع والمسؤوليات المعيارية للأمم المتحدة. ويكتمل الموظفون المقدمون من الحكومات، والخبراء الاستشاريون، وأعضاء فريق الوساطة الاحتياطي التابع لإدارة الشؤون السياسية، وموظفون وخبراء استشاريون تم التعاقد معهم من خلال الفريق القطري لأداء المهام ذات الأولوية الواردة في الإطار الاستراتيجي المتكامل، مجموعة البعثة الأساسية الصغيرة المتكونة من مستشارين ذوي رتب عالية نسبيا لهم خبرة في مجموعة من المجالات التقنية العالية التخصص مثل إصلاح القطاع الأمني وصياغة الدستور وتمكين المرأة. واستجابت البعثة في عام ٢٠١٣ لطلب الحكومة تقديم الدعم من خلال توفير ١٨ خبيرا استشاريا في مجالات مثل المشتريات العسكرية، ونظم إدارة شؤون الموظفين، والخطابة للمسؤولين الساميين، والعدالة الانتقالية، وإصلاح القضاء، وتخزين الذخائر. واستخدمت البعثة منهجية الموظفين المقدمين من الحكومات من أجل توفير الدعم في مجالات مثل تدريب الشرطة وإصلاح السجون.

٨٤ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مثلت النساء ٣١ في المائة من الموظفين الموجودين في الخدمة وعددهم ٢٣٥ موظفا: شكلن نسبة ٥٠ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣٣ في المائة من الموظفين الفنيين الدوليين، و ٣٣ في المائة من شاغلي المناصب القيادية، و ٢٧ في المائة من موظفي الخدمة الميدانية. غير أن استبقاء الموظفين يشكل تحديا. ففي الفترة منذ بدء عمل البعثة إلى نهاية عام ٢٠١٣، غادر البعثة ٧٨ موظفا كانوا مكلفين بمهام مؤقتة أو محددة المدة. وشكل الموظفون الفنيون الدوليون نسبة ٦٠ في المائة منهم (٤٧ موظفا).

ومثلت النساء ٤٤ في المائة من الموظفين المغادرين خلال مدة وجود البعثة، و ٥٧ في المائة من الموظفين الفنيين الدوليين المغادرين. ومن الواضح أن النساء يغادرن بنسب أكبر من نسب استقدامهم. وكما يحدث عادة في البعثات الميدانية، من الصعب استبقاء الموظفين من الرتب المتوسطة. كما يصعب أيضا تعيين النساء في المناصب القيادية واستبقاؤهن.

٨٥ - ومألت البعثة ٣٣ وظيفة دولية من الفئة الفنية من خلال إعلانات عن وظائف شاغرة محددة، وجرى ملء هذه الوظائف بمرشحات بنسبة ٣٦ في المائة (١٢ موظفة)، سبع منهن تم تعيينهن في الرتبة العليا ف-٥ وما فوقها. ووجدت البعثة صعوبة بالغة في اجتذاب واستقدام موظفين فنيين وطنيين من ذوي الخبرة في عدد من المجالات، لا سيما الترجمة التحريرية/الترجمة الشفوية، وحقوق الإنسان، والشؤون السياسية، والإعلام.

سادسا - الجوانب المالية

٨٦ - وافقت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٧/٦٨ على مبلغ قدره ٥٠٠ ٦٨١ ٤٦ دولار من أجل البعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٨٧ - على غرار ما شهدته مناطق أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعثت التحولات السياسية الجذرية الأمل في إتاحة فرص جديدة وهيئة مستقبل أفضل. والتجربة الليبية مثال عما يكتنف التحولات السياسية من مصاعب ومخاطر حمة تصل في بعض الأحيان إلى درجة التهديد بإجهاض الحركة ذاتها الهادفة إلى التغيير الذي اشتعلت نار الثورات من أجله. والتطورات التي تشهدها ليبيا تؤكد الضرورة الملحة للالتزام القوى السياسية في البلد التزاما راسخا بالعملية الديمقراطية.

٨٨ - والانتخابات، وإن كانت أساسية، ليست العامل الوحيد الذي يرسى أسس الديمقراطية، وخاصة في ظل دينامية ما بعد انتهاء النزاع التي تشهدها ليبيا. ولا يمكن التقليل من شأن المهمة الجسيمة المتمثلة في بلورة وعي مدني متجدد. ودعم مبادئ التعددية السياسية والاعتراف بالتنوع هما عنصرا محوريان في أي عملية ديمقراطية. والمؤسسات والآليات التي تيسر إشراك الجميع والسعي إلى تحقيق توافق الآراء تؤدي دورا جوهريا في نجاح العملية الانتقالية. ويبدو أن الكثير من الليبيين بات يساورهم الشك أكثر فأكثر بشأن مصداقية العملية السياسية، ويشعرون بخيبة الأمل من جراء بطء وتيرة تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية وتحسين الحوكمة. وثمة ضرورة ملحة للتصدي لحالة الإحباط

هذه المتنامية لدى الناس، حتى لا تصاب عملية الانتقال السياسي في ليبيا بانتكاسة شديدة تترتب عليها عواقب وخيمة على استقرارها واستقرار المنطقة.

٨٩ - وسيتوقف نجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا إلى حد كبير على التزام قادتها من كافة الأطياف السياسية والثورية والمنتمة للمجتمع المدني بإقامة حوار شامل للجميع يرمي إلى بلورة توافق الآراء بشأن طائفة من المسائل الجوهرية، بما في ذلك النظام السياسي، ووظائف مؤسسات الدولة وأدوارها، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية.

٩٠ - وفي هذا الشأن، يجد الأمين العام ما يشجعه في الخطوات التي سبق اتخاذها من أجل تيسير المشاورات فيما بين القادة السياسيين والتحصير للحوار الوطني. ويكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم مبادئ إشراك الجميع والشفافية والسعي إلى تحقيق الأولويات الوطنية المتفق عليها. ويدعو أيضا جميع الأطراف في ليبيا إلى إبداء دعم لا لبس فيه للحوار الوطني والاتفاق على نهج موحد من أجل تعظيم فرص نجاحه.

٩١ - وتبعث الحالة في بنغازي والشرق على القلق بسبب تواصل سلسلة الاغتيالات وتسارع وتيرتها. وما زال يساور الأمين العام القلق الشديد لعدم إحراز التقدم بوضوح في التحقيق في عمليات القتل تلك وتحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. ولن تؤدي حتما آثار أعمال العنف والتخويف هاته إلى الإحلال بالأمن في الشرق فحسب، بل أيضا إلى النيل من استقرار البلد ككل. لذا، يهيب الأمين العام بالسلطات أن تتحمل مسؤولياتها في توفير الأمن وفي وضع حد للإفلات من العقاب. ويحث أيضا على تضافر جهود جميع الأطراف في بنغازي والشرق عامة من أجل نبذ استخدام العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية.

٩٢ - ونظرا لما تتسم به العملية الدستورية من أهمية لمستقبل ليبيا، فقد حظيت حقا باهتمام الليبيين والمجتمع الدولي على حد سواء. وسيستلزم نجاح العملية الدستورية هيئة بيئية سياسية وأمنية مواتية وبلورة توافق وطني موسع للآراء. وأي دستور يصاغ على هذا النحو سيحسد القيم المشتركة التي توحد الليبيين، وسيؤكد الهوية الوطنية، وسيحدد طبيعة ودور الدولة ومؤسساتها الرئيسية. ويحث الأمين العام جميع الأطراف على عدم المجازفة بهذا المشروع التاريخي سعيا إلى تحقيق مكاسب سياسية قصيرة المدى.

٩٣ - ويظل استمرار احتجاز آلاف الأشخاص من قبل الجماعات المسلحة غير الخاضعة للسلطة الفعلية للدولة مصدر قلق شديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويهيب الأمين العام بجميع الأطراف أن تفرج عن جميع المحتجزين أو أن تسلمهم إلى عهدة مؤسسات الدولة الفعلية في أقرب وقت ممكن، وأن تتيح مباشرة الإجراءات القضائية وفقا للمعايير

الدولية لحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، ينبغي التحقيق في ادعاءات ارتكاب أعمال التعذيب وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

٩٤ - وما زال القضاة والمدعون العامون ومسؤولو السجون في ليبيا يواجهون عقبات حسيمة. ويكرر الأمين العام تأكيد التوصية التي سبق أن قدمها وتمثل في اعتماد السلطات الليبية خطة أمنية لقطاع العدالة. إذ لا غنى إطلاقا عن ذلك من أجل كفالة الإنصاف في فرز المحتجزين، وتوفير الأمن في السجون، وإجراء المحاكمات وفقا للمعايير الدولية.

٩٥ - ويرحب الأمين العام باعتماد القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية الذي يمكن أن يؤدي دورا هاما في معالجة تركة التجاوزات السابقة. ويشجع السلطات الليبية على كفالة تنفيذها على أكمل وجه، وخاصة إنشاء لجنة للحقيقة تتسم بالفعالية، واتباع سياسة لجبر الضرر يطبعها الإنصاف. ويحث الليبيين على تكثيف جهودهم من أجل معالجة مسائل الأشخاص المفقودين والمشردين داخليا وفقا لمعايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية.

٩٦ - وتعزى الحالة الأمنية المشقة إلى بطء وتيرة إصلاح قطاع الأمن الذي لا سبيل إلى تسريعها إلا بالتزام جدي من كافة الأطراف. وفي هذا الصدد، يحث الأمين العام الحكومة على مضاعفة جهودها من أجل إقامة هياكل لحكومة الأمن الوطني وإصلاح المؤسسات القائمة وتعزيزها.

٩٧ - وما فتئت عملية الإدماج تواجه عقبات في تقدمها بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية في ليبيا، وضعف مؤسساتها الأمنية، وعدم التواصل على نحو منهجي مع الجماعات المسلحة. ويعتبر الاتفاق على رؤية مشتركة ووضع خطة متماسكة وإشاعة ما يكفي من الثقة لأجل تسليم الأسلحة مسائل أساسية.

٩٨ - وستواصل الأمم المتحدة عرض تقديم الدعم والمساعدة إلى السلطات الليبية وفقا لمبادئ الملكية الوطنية. وتحقيقا لذلك، يوصي الأمين العام مجلس الأمن بتجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا آخر باعتبارها بعثة سياسية خاصة متكاملة في المجالات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣). ومع مراعاة أولويات الحكومة، ستزيد الأمم المتحدة تركيزها على الخصوص على تيسير الحوار بين القوى السياسية الليبية، وتقديم الدعم لإقامة حوار وطني شامل للجميع، ودعم العملية الدستورية. وفضلا عن ذلك، تعتزم البعثة توسيع نطاق عملها فيما يتعلق بالتخزين المأمون للأسلحة والذخائر في شتى أنحاء البلد. وستواصل الأمم المتحدة توفير الموارد والخبرة دعما لهذه الأولويات الوطنية.

٩٩ - وختاماً، يكرر الأمين العام التزام الأمم المتحدة بدعم الشعب الليبي خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة. ويهيب بجميع الليبيين أن يقفوا صفا واحداً لنبذ كل أشكال العنف السياسي، وثنى على السلطات الليبية لالتزامها بالانتقال الديمقراطي في ليبيا. ويعرب أيضاً عن امتنانه لجميع الشركاء الدوليين لما يبذلونه من تعاون متواصل مع الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها. وختاماً، يود الأمين العام أن يعرب عن خالص شكره إلى ممثله الخاص وإلى موظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة لما يبذلونه من جهود في سبيل دعم المرحلة الانتقالية في ليبيا.
